مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 718-734

فاعلية إستراتيجية التعلم لتحقيق جودة التعليم العالي

The effectiveness of the learning strategy in achieving the quality of higher education

قصري فريدة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kesrifarida72@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/10 تاريخ القبول: 2022/05/13 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة، الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة فلم تعد هذه الأخيرة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية؛ بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة العصرية، حيث تهدف الدراسة إلى تبيان أن الجودة تمثل روح المؤسسة التعليمية، لذلك أصبحت مؤسسات التعليم العالي سوق مفتوح تتفاعل فيه النوعية على حساب الكمية دون أن تعرقلها في ذلك حواجز إدارية أو مادية أو مؤشرات أخرى، و هذا لا يتحقق إلا من خلال إنتاج وتوليد المعرفة مع تحديث أساليب الدراسة الجامعية وتطبيق معايير جودة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي؛ الجودة؛ الإستراتيجية.

Abstrac:

Quality in higher education is one of the means of improving and developing the quality of education and advancing its level in the era of globalization, which can be described as the era of quality. The latter is no longer a dream sought by educational institutions; Rather, it has become an urgent necessity dictated by the rapid changes taking place in the higher education sector all over the world and the requirements of modern life. Administrative or physical barriers or other indicators, and this can only be achieved through the production and generation of knowledge with the modernization of university study methods and the application of higher education quality standards.

Keywords: Higher education; The quality; The strategy.

المؤلف المرسل: قصري فريدة، **الإيميل**: kesrifarida72@gmail.com

مقدمة:

أدت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية إلى إلزامية تغيير المؤسسات التعليمية للأساليب التقليدية التي تتبعها في عملية التدريس، واعتماد أسلوب الجودة في التعليم العالي من المواضيع الحديثة التي تصدرت اهتمام الباحثين؛ لكونها العنصر الأساسي الذي تقوم عليه المنظومة التعليمية، لذلك نجد أن الكثير من الجامعات مؤخرا قد بدأت بتحسين جودة البحث العلمي فيها وذلك بناءا على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات الطلابية، تحسين جودة المناهج والبرامج، تحسين جودة الخدمات الإدارية.

في سبيل تحقيق ذلك فان الدول تنتهج عدة سبل، ولعل من أبرز الاستراتيجيات المتبعة هو الاهتمام بالتعليم باعتباره وسيلة نقل الأفكار والمعرفة واكتشافها والإبداع وتكوين شخصية الأفراد والمجتمعات وبناء حضارتها وتطويرها والحفاظ على إشعاعها من خلال تأمين الأسس التي قامت عليها وتطويرها وتكييفها تماشيا مع متطلبات العصر ومستجدا ته خاصة المعنوية منها كالأفكار، الثقافة، الدين، الأخلاق، العادات و التي تشكل المنطلقات الأساسية للأنظمة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية للدول.

إنّ استقراء تاريخ الأمم والدول قديما وحديثا ليبرز وبشكل واضح دور وأهمية العلم والتعليم في ازدهارها وتقدمها، وعليه فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لبحثها هي: **كيف يمكن التأسيس لبناء إستراتيجية تعليمية انطلاقا من الاهتمام بالنشاط التعليمي وتجويده؟**

لمعالجة هذه الإشكالية فقد تم الانطلاق من الفرضية التالية:

بناء إستراتيجية تعليمية تتوافق مع خصوصيات الدولة و تواكب مستجدات العصر تمثل أساس قوة المجتمع.

أهمية و أهداف الدراسة:

أما الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها تتمثل في:

- التطرق إلى الجانب النظري المتصل بجودة التعليم العالي.
- توضيح الحاجة إلى الجودة وكيفية إدارتها وتطبيق عملياتها في المنظمات التعليمية.

- بيان أهمية التعليم في حياة الدول والمجتمعات.
- محاولة الكشف عن مواطن نقاط القوة والضعف في تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

يحضا التعليم العالي بأهمية بالغة في مختلف المجتمعات نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في إنتاج المعرفة المتخصصة؛ والسعي نحو تطوير وتعميق هذه المعرفة من خلال البحث العلمي بما يحقق تطور الجوانب المختلفة للمجتمع؛ فالتعليم العالي قادر على تقديم مخرجات ذات كفاءة وقدرات عالية.

1. التعليم و دوره في بناء الأمن الحضاري للدول:

1.1.تعريف التعليم: التعليم هو"جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم"،[1] أُعتبر هذا التعريف التعليم أنه كل المعارف والحقائق التي يكتسبها أي فرد بناءا على ما هو متاح من وسائل ممكنة تمكنه من التعلم.

كما يعرف التعليم بأنه: "عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين فهو يهتم بتنمية وتطوير المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي، ويهدف التعليم إلى رفع أداء الأفراد المتعلمين وتطوير ملكاتهم الفكرية والمعرفية بما في ذلك تلك التي تهدف إلى الحصول على كفاءات مهنية معينة تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة".[2]

إن التعليم يعد قضية هامة و محورية في حياة الشعوب والأمم وفي تحقيق نهضتها وتطورها، حيث أن سبب تقدم الدول والحضارات قديما وحديثا يرجع لسبب واحد وهو التقدم العلمي، والدول المتقدمة اليوم نجد أن من أبرز ما تركز عليه جل اهتمامها وإنفاقها واستثمارها هو التعليم، حيث أن قوة الدول وعظمتها لم يكن إلا نتيجة لتطورها العلمي أي لجودة وفعالية نظامها التعليمي بمختلف أطواره ومراحله والذي تكون مخرجاته في الأخير قادرة على إحداث تطور علمي ومعرفي وتكنولوجي؛ أي إحداث التنمية.

يعتبر التعليم أيضا من أبرز الوظائف الاجتماعية ويتعلق بعملية التنشئة "فيعرف بكونه ذلك الجزء من عملية التربية والتنشئة يتضمن جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر مختلف الوسائل المتاحة للتعلم"،[3]يضاف على ذلك أن التعليم هو تلك العملية التي من خلالها يكتسب الأفراد أنماط إدراكية،

لغوية، حركية وعقلية تنمي خبراتهم التي تزيد من كفاءة الفرد في التعامل مع العالم الخارجي والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته.[4]

بناءا على ما سبق يمكن تعريف التعليم بأنه عملية تزويد الأفراد بالمعارف والحقائق التي تمكنهم من زيادة معلوماتهم واستيعابهم لما هو محيط بهم وتطوير ملكاتهم الفكرية والمعرفية، فالتعليم لا يخدم الفرد فقط بل المجتمع ككل ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

1 .2. تعريف التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى المؤسسة الجامعية أو على مستوى مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسة التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة." [5]

تعرف منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية التعليم العالي بأنه: "مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي، وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى."[6]

إذن التعليم العالي ينطوي على خصوصية وأهمية بالغة في إعداد الفرد وتأهيله؛ وذلك بتزويده بالمعلومات والمعارف والمهارات والخبرات المتخصصة وقابلية الاندماج ومسايرة التطورات الحاصلة في العالم اليوم.

2. مفهوم جودة التعليم العالي: يحضا التعليم العالي بأهمية بالغة في مختلف المجتمعات؛ نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في إنتاج المعرفة المتخصصة والسعي نحو تطوير وتعميق هذه المعرفة؛ من خلال البحث العلمي بما يحقق تطور الجوانب المختلفة للمجتمع، فالتعليم العالي قادر على تقديم مخرجات ذات كفاءة وقدرات عالية.

1.2. تعريف الجودة: يعد مفهوم الجودة من المفاهيم التي فيها بعض الغموض، ويختلف مفهومها من سياق إلى آخر كما أنها عرفت العديد من التطورات منذ بداية القرن العشرين، وقد تناولها الباحثون من أكثر من زاوية وهذا ما أدى إلى تعدد وتنوع التعريفات الخاصة بهذا المفهوم.

كما تم تعريف الجودة بأنها: "عملية ديناميكية ترتبط بالبضائع، الخدمات، العمليات، الأشخاص القائمين عليها وبيئات عملها وتسعى أن تتطابق مع توقعات عناصرها أو أن تتعداها."[7]

نستنتج أن هذا التعريف قد ربط الجودة بالمنتج والأفراد القائمين عليه، وتتحقق الجودة بناءا على تقييم المنتج من خلال مدى تطابقه مع توقعات ورضا المستفيد.

والشكل التالي يوضح المفاهيم الأساسية للجودة:

الشكل رقم (09): المفاهيم الأساسية للجودة

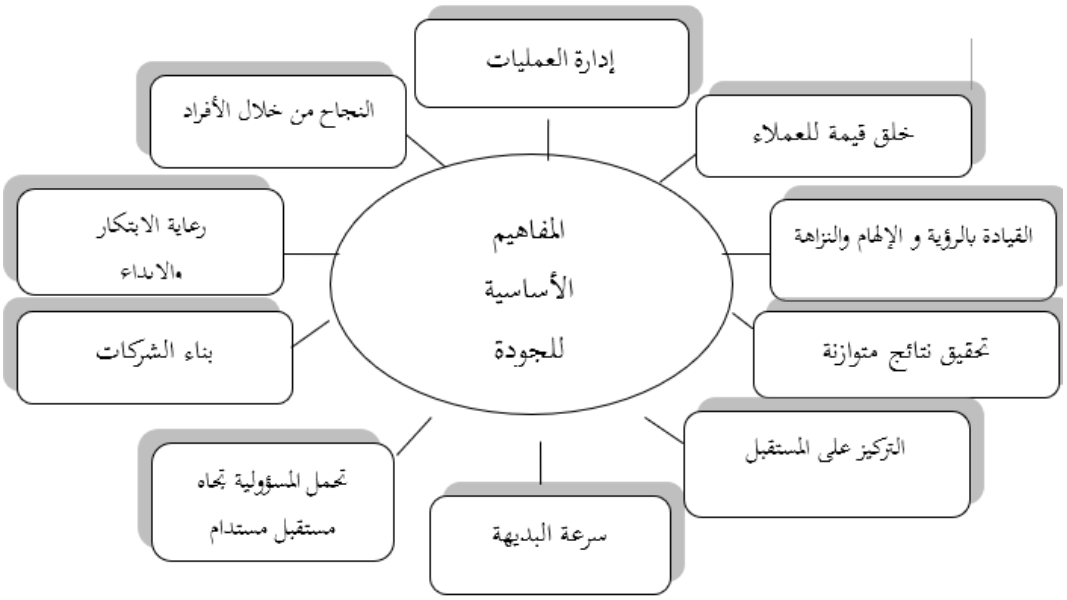

المصدر: مجلس ضمان الجودة والاعتماد إتحاد الجامعات العربية، دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، عمان: إتحاد الجامعات العربية، 2019، ص 04.

2 . 2. تعريف جودة التعليم العالي: تعرف جودة التعليم العالي بأنها"التحسين المستمر لعمليات الإدارة التربوية أو المدرسة وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء والإنتاجية بالمؤسسة التعليمية وتقليل الوقت اللازم لإنجاز العملية التعليمية، باستبعاد المهام عديمة الفائدة وغير الضرورية للطالب مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة،" [8]اعتبر هذا التعريف جودة التعليم العالي أنها الحل الأمثل الذي يمكن أن يحسن الإدارة التربوية بشكل مستمر وبأقل وقت وجهد وتكلفة.

يضيف على ذلك أحمد درياس بأنها: "أسلوب تطوير شامل مستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل والطلاب، أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليست فقط في إنتاج الخدمة ولكن في توصيلها الأمر الذي تنطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب وزيادة ثقتهم وتحسين مركز المؤسسة التعليمية محليا وعالميا."(9)

كما عرفها إتحاد الجامعات العربية بأنها: "استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومرافق وطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية وذلك وفقا لمعايير محددة."(10)

ركز هذا التعريف على المعايير التي تحدد الجودة في التعليم العالي والتي تشمل كل عناصر العملية التعليمية، وبذلك فإن جودة التعليم العالي في رأيه–الاتحاد– تضم مجموعة من المضامين أهمها:

- ✓ اعتماد أسلوب العمل الجماعي التعاوني.
- ✓ الحرص على استمرار التحسين والتطوير بهدف تحسين الجودة.
- ✓ تقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل الصحيح من أول مرة.
- ✓ توفر هيكلة ومناهج ملائمة لعملية التطبيق والتنفيذ.
- ✓ توفر قيادات فاعلة ودعم مستمر.
- ✓ التركيز على العمليات والنتائج.
- ✓ أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المؤسسة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلبة والمستفيدين من عملية التعلم.

بالرغم من تعدد التعاريف المقدمة لجودة التعليم العالي إلا أن كافتها أجمعت على وجود خصائص معينة لوجود التعليم العالي تكمن في: (11)

1- أنها تساوي المقاييس المرتفعة في التعليم.

2- أنها تركز على الأداء بصورة صحيحة من خلال تنمية القدرات الفكرية ذات المستوى الأعلى وتنمية التفكير الإبتكاري والتفكير الناقد لدى الطلاب.

3- التوافق مع الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه المؤسسة التعليمية.

4- عملية تحويلية ترتقي بقدرات الطالب الفكرية إلى مرتبة أعلى وتنظر إلى المعلم بأنه مرشد للعملية التعليمية وإلى الطالب أنه مشارك فعال فيها.

على ضوء التعاريف المقدمة لجودة التعليم العالي يمكن تعريفها بأنها عملية مستمرة ودائمة تؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية عند الطلاب وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم من خلال منهج علمي يساعد على تحقيق الإبداع وطرح الآراء والأفكار وأهمية النقد الذاتي لديهم، وبذلك يجب توجيه كل ما هو موجود على مستوى المؤسسات التعليمية نحو خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع وتهيئة الطلاب للوصول إلى المستوى المطلوب.

3.2 معايير جودة التعليم العالي

لقد أكد الزهواني على تعدد معايير الجودة في مجال جودة التعليم العالي، من أهم تلك المعايير التي ذكرها الغافري لتشمل: (12)

– **معايير جودة عضو هيئة التدريس:** تتمثل الجودة وفقا لهذا المعيار في تأهيل الأساتذة عمليا وسلوكيا وثقافيا للتمكين من إثراء العملية التعليمية و يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الهيئة التدريسية وكفاءتهم ومساهمتهم في خدمة المجتمع واحترامهم للمتعلمين أي الطلبة.

– **معايير جودة الطالب:** تأهيل الطلبة علميا، اجتماعيا، وثقافيا ليمكنهم من استيعاب حقائق المعرفة مع مراعاة نسبة عدد الطلبة، متوسط تكلفة الطالب، الخدمات المقدمة لهم واستعداداتهم للتعلم.

– **معايير جودة المناهج الدراسية:** تقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية؛ تمكن جودة المناهج من مساعدة الطالب على توجيه ذاته في دراسته بحوثه، تكوين شخصيته، تدعيم اتجاهاته أو تغييرها وخلق مهارات جديدة؛ لإثراء مهاراته وتحصيله الدراسي ويتمثل قياس جودة المناهج في مستواها، محتواها، أسلوبها، طريقتها، وإمكانية تعبيرها عن الواقع، لتتماشى مع المتغيرات التكنولوجية والتطورات المعرفية.

– **معايير جودة البرامج التعليمية:** يجب أن تتميز البرامج التعليمية بالشمولية والتكامل والعمق والمرونة؛ لتستوعب التطورات السريعة الحاصلة اليوم في جميع المجالات؛ وإلغاء الطرق التقليدية في التعليم كالتلقين

وحشو أذهان الطلبة بالمعلومات والعمل على جعل الحصص الدراسية أكثر إثارة وحماسة وجعل المتعلم هو محور العملية التعليمية وإشراكه في تقديم الدروس لتحفيزه على البحث عن المعلومات وتقديمها.

– **معايير جودة طرق التدريس**: وهي ضرورة تحقيق التكامل في عملية التدريس النظري والتطبيقي وربطها بالواقع أي المشاكل البيئية ليتمكن الطالب من استيعابها، فهمها، تطبيقها و تقييمها.(13)

– **معيار جودة تقييم الطلاب**: على الأساتذة أن ينوعوا في استخدام أساليب تقويم أداء الطلبة مع الالتزام بالموضوعية، الشفافية، العدالة والتدريب المستمر على التقويم والالتزام بالتنوع في اختيار الأسلوب الأفضل الذي يحدد المستوى الحقيقي للطلاب وقياس مخرجات التعليم كوضع نظام فعال لتقويم أدائهم.

– **معيار جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع**: يجب أن تكون المؤسسة التعليمية متفاعلة مع المجتمع بجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وتلبي حاجاته وقادرة على حل مشاكله وذلك بوضع تخصصات تخدم سوق العمل.

– **معايير جودة الإمكانيات المادية**: يقوم على توفير المباني، القاعات، التجهيزات، المدرجات وقدرته على تحقيق الأهداف ومدى استفادة الطلبة من بنوك المعلومات والمكاتب وفضاء الإنترنيت؛ لأن ذلك يؤثر على جودة التعليم من حيث تنفيذ الخطط التي تم وضعها أو البرامج التي تم إعدادها.

– **معيار جودة تقييم الأداء**: يتحقق من خلال تقييم كل المعايير السابقة وذلك لضمان جودة التعليم وتحقيق التقدم والتميز.(14)

صنفت العديد من الدراسات مؤشرات معايير جودة العملية التعليمية إلى عدة تصنيفات تتطابق في البعض منها وتختلف في البعض الآخر، وهذا التطابق والاختلاف جاء تبعا لتوجهات وآراء الباحثين والمختصين، إلا أن مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي لا بد أن تكون شاملة لمحاور عديدة حتى تصلح لأن المؤشرات تكون أساسا للتقويم والتطوير، وقد صنفت منظمة "ألبرت" في التربية الجودة التعليمية وأوردتها في مقالة خاصة بالعناصر التالية: (15)

الهيكل التعليمي، البيئة المحيطة، المدخلات، العمليات، المسؤولية، التمويل، الإصلاح التربوي، العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، الفعالية الإدارية الدراسية، فعالية التدريس.

– **القيادة:** وتشكل محور النظام المتكامل الذي يسعى إلى تحقيق الجودة في الجامعات لذلك تحتاج منهجية إدارة الجودة وضمانها في الجامعات إلى قيادة إدارية متحمسة و ذات رؤية قادرة على تحقيق التفاعل بينها وبين المرؤوسين، إيجاد التعاون، الانسجام والتآخي بينها وبينهم، فالقيادة المطلوبة يجب أن تكون قادرة على تكوين فريق عمل متعاون لديه ولاء وانتماء، يضع المصلحة العامة قبل الخاصة وتشجيعه على تطبيق منهجية إدارة الجودة وضمانها.

– **رؤية ورسالة الجامعة:** يجب أن تتوفر في الجامعة رسالة واضحة ومحددة تعبر عن رؤيتها وأهدافها التربوية العامة والخاصة وترجمتها إلى أهداف محددة، من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية داخل الجامعة وخارجها في صياغة رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها من خلال تشجيع البحث العلمي والاستقلال الفكري وتنمية روح العمل الجماعي، فرسالة الجامعة هي الرؤية المستقبلية لما تريد الجامعة الوصول إليه مستقبلا؛ إذ هي تعبير واضح لما تريد أن تكون عليه مستقبلا وتريد الوصول إلى مسيرتها من خلال تطبيقها لمنهجية إدارة الجودة.

– **الثقافة التنظيمية للجامعة:** إن الثقافة التنظيمية الجديدة للجامعة تشكل بيئة اجتماعية تشمل على مجموعة من المبادئ، القيم، المفاهيم، والمعتقدات التي يجب أن تسود داخل الحرم الجامعي لدى جميع العاملين فيها، حيث تمكنهم من إدراك التغييرات الجديدة المراد إدخالها إلى الجامعة، وبالتالي فهي تلعب دور الموجه للسلوك الإنساني كما تلعب دورا مؤثرا في عملية اتخاذ القرار وحل المشكلات التي تصادف رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والعاملين فيها أثناء تطبيقهم لهذه المنهجية الجديدة[16].

كما وضعت جامعة "valeria" شمال فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية مؤشرات للجودة في التعليم العالي وكانت على النحو التالي: [17]

– التقدم التربوي، النواتج التربوية، بقاء المتعلم في البرامج مدة كافية حتى تتحقق الأهداف التربوية، انتقاء الطلاب، البرنامج التوجيهي، تخطيط المناهج والتدريس، تنمية هيئة التدريس،كما تم تطوير نظام الإيزو9000 ليتوافق مع الميدان التربوي، وبعد التعديل ظهر ما يسمى ب9002 ويتضمن 19 بند تمثل مجموعة متكاملة من المتطلبات الواجب توافرها في نظام الجودة المطبقة في المؤسسات التعليمية للوصول إلى خدمة تعليمية عالية وهذا النظام يختص بالمؤسسات التي تقوم بالإنتاج والتركيب والخدمات، حيث أن المدارس كمؤسسات تعليمية لا تقوم بتصميم المناهج فهي تخضع لنظام المواصفات إيزو 9002.

ثانيا: إستراتيجيات تطوير التعليم العالي وتجويده

إن الثروة الحقيقية الكامنة في عالم اليوم هو "البشر"، و لكن المشكلة تكمن في تحويلهم من " أمة جاهلة " إلى " أمة عالمة"، ومن "مجتمع أمي" إلى "مجتمع متعلم، معلم لنفسه وللآخرين، عامل بما يعلم".

1. التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم :

إن ثورة الاتصالات، وتدفق المعلومات، قد جعل المدارس والجامعات الحالية في وطننا العربي في حاجة إلى إعادة النظر في نظمنا التعليمية بصفة عامة، وفي تعليمنا العالي وجامعاتنا بصفة خاصة، ابتداء بالفلسفات والسياسات، مرورا بالخطط والاستراتيجيات، وانتهاء بالتنفيذ والتطوير والمتابعات.

كما أن التعليم العالي الحالي لا يحتاج فقط إلى تعديل وتطوير، بل إن سياساته، هياكله، تنظيماته، إداراته، تمويلاته، وسائطه ومنهجياته، كل هذا لا بد أن يتغير تماما بحيث يكون هناك شيء جديد. (18)

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين محاولات جادة في معظم الأقطار العربية لوضع سياسات تعليمية تحدد مسار النظم التعليمية، وتوحد الجهود المبذولة فيها، وتعمل على رفع كفاءة النظم، وتزيد من فاعليتها ومرد وديتها، إلا أن كثيرا من هذه المحاولات قد اهتمت بالشكل على حساب المضمون، وركزت على قضايا جزئية غير مراعية للإطار الكلي الذي يحكم مسار النظام التعليمي، وبعضها لم يكن يتحول من مرحلة الإعلان إلى مرحلة التطبيق، ولم يكن يأخذ بالمنهجية العلمية الملائمة لمعالجة القضايا التعليمية المثارة.

1.1. مفهوم أهداف التعليم: أما الأهداف العامة للتعليم فهي مجموعة المواصفات التي تصدر عن الفلسفة التعليمية، لتقرر وتحدد وتوضح خصائص الإنسان العربي (19)تلك الخصائص التي تمكنه من ممارسة دوره في حياته الشخصية، المجتمعية، والإنسانية بإيجابية وفاعليه، إن الأهداف التعليمية تمثل دليل العمل الذي تهتدي به السياسات، الاستراتيجيات، والخطط التعليمية في كل المستويات.

أما السياسة التعليمية، فهي التي تجسد الأهداف العامة للتعليم، وتوضح مواقف الجهات الرسمية والمسئولة عن القضايا المتعلقة بنظام التعليم، فتحدد الأولويات التعليمية في ضوء السياق السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي للمجتمع، كما تعتمد الإجراءات التنظيمية العريضة لمعالجة المسائل المهمة في التربية والتعليم، وتوجه الإستراتيجية التعليمة، التي تكون بدورها أساسا لوضع الخطط التعليمة.(20)

2.1. إستراتيجية التعليم: أما الإستراتيجية فتعرف على أنها تحديد الأهداف والسياسات الأساسية بعيدة المدى، وتوزيع المصادر وتكييف الأداء لتنفيذ هذه الأهداف.

فالإستراتيجية التعليمية تنبثق عن السياسة التعليمية العامة، تتحدد بموجبها، وتكون مسارا رئيسيا في العمل التعليمي ككل؛ مسارا محكوما بأفكار وتوجهات معينة تندرج في سلمها الصاعد من السياسة التعليمية؛ إلى الأهداف العامة؛ إلى الفلسفة التعليمية إلى الفلسفة الاجتماعية الشاملة؛ وهكذا تقع الإستراتيجية–من حيث مستوى عموميتها– بين السياسة التعليمية والخطط التعليمية ، أما الخطط التعليمية فتأتي لتنفيذ الاستراتيجيات التعليمية ؛ باختيار أفضل السبل لمجابهة المشكلات التعليمية والتوصل إلى حلول متطورة لها، عن طريق المشروعات التعليمية، والمناهج والبرامج التعليمية.

إن التعليم في الوطن العربي يحتاج إلى الاعتماد على "التخطيط الاستراتيجي" الذي هو عملية تبدأ بفهم الفلسفة التعليمية ، وتحديد الأهداف والسياسات التعليمية والخطط التفصيلية التي تضمن تنفيذ الاستراتيجيات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وبناء المستقبل المنشود.

والتخطيط بهذه الصورة عملية ذات أبعاد ثلاثة[21]:

أولها : التصور الجيد للمستقبل في اتخاذ القرارات الحالية؛ حيث أن التخطيط الاستراتيجي لابد أن يأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في المستقبل، كأساس في اتخاذ القرارات الحالية؛ بحيث يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة وعلى هذا فالتخطيط الاستراتيجي هنا يعنى " تصميم " المستقبل المرغوب، وتحديد الوسائل الكفيلة بإحداثه .

وثاني هذه الأبعاد أن التخطيط الاستراتيجي للمستقبل عملية تتصف بالاستمرارية لاحتواء التغيرات التي قد تحدث في البيئة الطبيعية والمجتمعية والعالمية عامة، وكيفية التعامل مع النتائج والمتغيرات التعليمية المحتملة.
وثالث هذه الأبعاد أن يعد التخطيط الاستراتيجي توجها عاما، وطريقة للحياة التعليمية تقوم على دراسة الحاضر واستلهام المستقبل في علاقته بتحقيق الأهداف التعليمية العامة الصادرة عن الفلسفة التعليمية .

لذلك صار لزامًا التنسيق لرسم استراتيجيات على المستوى القريب والمتوسط والبعيد؛ يتحقق فيها الأمن الشامل سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا؛ وهذا وفق رؤية فكرية واضحة وشاملة ومتوازنة قائمة على أصول من الثوابت الدينية وعناصر الهوية والمرجعية الوطنية، تتضافر فيها جميع الهيئات والجمعيات والمؤسسات،

على مختلف الأصعدة وفي جميع المستويات ضمانا لتحصين العقول من كل أشكال الغزو الفكري، وإرساء الأمن الفكري والاستقرار المجتمعي.

2. أسس السياسة التعليمية الناجعة والمعوقات التي تواجهها:

1.2. الأسس:

الأساس الأول: إن السياسة التعليمية التي لها صفة الشمول والتكامل هي التي تستند إلى رؤية تعليمية واجتماعية واضحة الملامح والسمات؛ هذا يعني أنه إذا لم تكن هناك فلسفة اجتماعية واضحة، فلن تكون هناك فلسفة تعليمية واضحة؛ ولن تكون هناك سياسة تعليمية واضحة؛ وبالتالي لن تكون هناك استراتيجيات ولا خطط ولا برامج ولا مناهج واضحة، وستخضع الحالة التعليمية كلها للمحاولة والخطأ والاجتهادات الفردية المتباينة والمتناقضة في كثير من الأحيان، وهذا التتابع النازل من الفلسفة التعليمية إلى الأهداف إلى السياسة إلى الإستراتيجية فالخطط فالمناهج والبرامج لا ينبغي أن يفهم تتابعه على أنه حتمي في اتجاه واحد، فهذا مخالف لطبيعة النشاط الإنساني ولمفهومي التغذية الأمامية والتغذية الخلفية، فالفلسفة التعليمية والأهداف العامة والسياسة التعليمية يمكن تطويرها من خلال الممارسات الفعلية، والتجارب الميدانية، ونتائج التقويم وتقارير المتابعة. (22)

الأساس الثاني: الإتقان وأتقن الشيء أحكمه، وتعتبر الجودة هي المعيار الذي نحكم فيه على إتقان العمل، وهي المعيار الذي يقيس به العملاء كفاءة المنتجات والخدمات، والجودة هي معيار الكمال الذي تجب ممارسته في جميع الأوقات، فهي جهد مستمر متواصل من أجل التطور ، وليست درجة محددة للامتياز، وهي هدف يمكن قياسه، وليست إحساساً مبهماً.(23)

ولذا، فإن الأساس ألإتقاني يعتمد على معيار الجودة، بمعنى أن تحقق الجودة تعني تحقق الإتقان سواء في المنتج أو الخدمة المقدمة، وبشكل عام فإن معيار جودة التربية وأصالتها في أي عصر عليها أن تحافظ على هوية مجتمعها، بحفاظها على ثقافته ودينه ولغته وقيمه وأخلاقه وعاداته وتقاليده وفنونه وآدابه ، وكل ما يميزه عن غيره من المجتمعات ، وأن تعايش في الوقت نفسه عصرها، وأن تنفعل بما يسوده من متغيرات فتتأثر بها وتؤثر فيها، وتغير من حركة مجتمعها ، في ضوء متغيرات عصرها ، وتعود فتؤثر بدورها في توجيه متغيرات عصرها انطلاقاً من ثقافتها، في حركة دائرية متصلة الفعل والتفاعل .

ومما سبق نخلص ، إلى أن الأساس ألإتقاني في سياسة التعليم يعني الوعي بفلسفة ومفهوم الجودة الشاملة، واقتناع والتزام الإدارة العليا بتطبيقها، وتعزيز مشاركة العاملين، والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي، والتركيز على العملاء الداخليين والخارجيين، والتحسين المستمر للأداء والخدمات المقدمة، وتحديد معايير للقياس وتحليل المهام والأعمال، ومنع الأخطاء قبل وقوعها، وتقديم التحفيز اللازم للعاملين، وتوفير التدريب المناسب لهم .

الأساس الثالث: السياسة التعليمية يجب أن تكون قائمة على قاعدة من المعلومات والبيانات والمعارف ذات الأثر في النسيج التربوي الذي تعمل السياسة من خلاله؛ وأن تكون هناك دراسة للمجال الاجتماعي والتربوي الذي توضع له السياسة؛ وبذلك يتمكن واضعو السياسة التربوية من فهم الحاضر وتصور المستقبل، وتحديد الاحتمالات، واقتراح البدائل في ضوء المتغيرات، كما تساعد في رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. (24)

2.2. معوقات السياسة التعليمية: إن مشكلة السياسة التعليمية في الوطن العربي تغطيها الضبابية وعدم الوضوح؛ لغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها، الأمر الذي يضطر واضعي الإستراتيجية في التعليم العالي إلى الاعتماد على الخبرة الشخصية أو على السياسات الضمنية التي تتجلى عن طريق الممارسة للعمل التعليمي واتجاهات تطويره، وهذا يجعل أمور تطور الإستراتيجية العربية في التربية، بحكم تغير الظروف والمستجدات في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في غاية الصعوبة ، كما يجعل قدرتهم على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر. (25)

وبما أن الإستراتيجية التعليمية تلي السياسة التعليمية وتعتمد عليها، وبما أن هذه الأخيرة غير واضحة أو غير مكتملة، بسبب ما يعلوها من فلسفة التعليمية وفلسفة اجتماعية غير واضحة، فقد جاءت الإستراتيجية بدورها غير مكتملة، وغير واضحة.

إن أشد ما يعوز السياسة التعليمية في الوطن العربي هو تكامل عناصرها انطلاقا من الفلسفة التعليمية الواضحة المعتمدة على فلسفة اجتماعية شاملة، ووضوح أهدافها واتساقها مع جملة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم وقدرتها على استشراف آفاق المستقبل، ووضع البدائل المناسبة للتغيرات المحتملة فيه والتركيز على:

– تحليل واقع التعليم العالي في الوطن العربي للوقوف على جوانب القوة وجوانب القصور فيه، على اعتبار أن هذا التعليم هو القاطرة التي تقود حركة التقدم والتنمية الشاملة في القرن الواحد والعشرين.
– تحليل واقع واحتمالات التغيرات العالمية الثقافية والتكنولوجية، وضغوطها وتحدياتها، ومطالبها من التعليم عامة، والتعليم العالي على وجه الخصوص.

لكن المشكلة الحقيقية كما يقول بعض الخبراء، تكمن في استنساخ النمط الغربي في إنشاء الجامعات العربية، إذ بسبب استيراد النماذج من دول أخرى يختلف سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي عن ما هو موجود فعلا في الوطن العربي، تدنى مستوى الكفاءة والأداء، وانتهى الأمر إلى نوع من الاعتماد الثقافي على الدول التي تم استيراد نماذجها .

وقد أدى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غريبة وجاهزة إلى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري فلسفي تنظيري يستوعب الواقع العربي وخصائصه وآماله المستقبلية، ويقيم على أساسه بنية جامعية ، تتكامل فيها العوامل الفلسفية، الثقافية والاجتماعية مع العوامل التاريخية، الجغرافية والاقتصادية ، ويتعانق فيها الماضي مع الحاضر والمستقبل.

خاتمة:

في الأخير، وفي عصر التلوث الفكري، نريد تعليماً يرسخ قيم العلم، الحرية، صناعة المعلومات والخدمات، ويعتمد على التكنولوجيا في استنباط طاقات وخامات جديدة، تعليما ينتقل بالأمة من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية، ومن التخصص الضيق إلى المرونة والمعرفة الشاملة، من النمطية إلى التمايز، ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة.

لقد أكد القرآن الكريم أن المعرفة أساس الحياة عندما بدأت رحلة آدم إلى الحياة على الأرض بالتعلم، وبدأت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل بالقراءة.

وبذلك أصبح واضحا بأن مؤسسات التعليم العالي أصبحت ملزمة بتطوير وظائفها للتكيف مع التطورات الحاصلة، ومن ثم تحسين الخدمات والمخرجات التي تقدمها المنظومة التعليمية ككل وتحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التميز المعرفي بصفة عامة.

لأهمية الأخذ بمبادئ الجودة في التعليم وجب الأخذ بالاقتراحات التالية [26]:

- التركيز على وجود الأبحاث على المستوى المؤسسي والتي سوف تهيئ علماء المستقبل.
- تمكن البحوث العلمية من تمكين الأفراد العاملين من إيجاد حل أسرع لمختلف المشكلات التي تواجههم.
- زيادة المنافسة في مجال الأبحاث العلمية، والاستجابة للمنح البحثية.
- توفير الوقت والجهد والتكلفة في عملية الأبحاث العلمية وذلك لسهولة الوصول للمعلومات.
- تسهيل عملية البحث المشتركة بين التخصصات المتنوعة والمتداخلة.
- تشجيع الإبداع في البحوث العلمية.
- توفير التطوير السليم والمتواصل الذي يعزز الإبداع والابتكار البحثي ويوجهه الوجهة التي تستجيب لمتطلبات التنمية وتتوافق مع الإفادة من إمكانيات المجتمع.
- استثمار مخرجات البحث العلمي من خلال بناء حدائق العلوم والحاضنات التقنية لدعم مخرجات الإبداع والابتكار وتوظيفها، وإيجاد قنوات سريعة للإفادة منها.
- النظر للمعرفة بمنظار شامل يمكن من خلاله بناء قاعدة معرفية شاملة ومتكاملة.
- وضع إطار تنظيمي للعناصر الجوهرية، توليد المعرفة، نشرها، توظيفها، يراعي التقنية، والمؤسسات، الإنسان، البيئة المهنية.
- إيجاد منهجية تطوير واضحة.
- تعميق الوظيفة الإنتاجية للمؤسسات الجامعية مراكز البحث والتطوير القائمة على التخصصات.
- بناء أنظمة معلومات دقيقة عن إمكانات الجامعة العلمية والبحثية وخدمة سوق العمل والمجتمع.
- تعميم برامج بحث معلوماتية لديها القدرة على توقع التطورات في البيئة المجتمعية.

5. التهميش:

[1] – مهدي التميمي، مهارات التعلم : دراسات في الفكر و الأداء التدريسي، ط1 (الأردن: دار كنوز المعرفة، 2007)، ص19.

[2] – توفيق صراع، إدارة المعرفة ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي– دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3،2014)، ص 67.

[3] – محمد زردومي، معنى التعلم و إشكاليات التعليم في ظل التحولات المحلية و الرهانات المستقبلية (الملتقى الوطني الأول حول تعليمية المواد في النظام الجامعي، افريل 2010)، ص05.

[4] – نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2013)، ص02.

[5] – صليحة رقاد، تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي في الشرق الجزائري،(الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014)، ص 24.

[6]– سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات و التحديات وآفاق المستقبل، ط 1 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008)، ص 24.

[7]- خضير كاظم محمود، روان منير الشيخ، إدارة الجودة في المنظمات المتميزة، ط1(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)،ص 27.

[8]– أحمد الخطيب، الإدارة الجامعية– دراسات حديثة، ط1(الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، 2001)، ص 56.

[9] – أحمد سعيد درياس، "إدارة الجودة الكلية: مفهومها وتطبيقاتها"، مجلة رسالة الخليج العربي، المجلد: 04، العدد: (2002) ، ص 15.

[10] – مجلس ضمان الجودة والاعتماد إتحاد الجامعات العربية، دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، عمان: إتحاد الجامعات العربية، (2019)، ص 10.

[11] – محمد عمر باناجه، أحمد محمد أحمد مقبل، " قياس جودة التعليم الجامعي عبر مدخلي الإنتاجية والكفاءة – دراسة حالة كلية الاقتصاد"(الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، 2014) ، ص ص 6-7.

[12]– المرجع نفسه ، ص05.

[13] – شناق خديجة عبد الوهاب مهري، بلخيري مراد محمد البشير الإبراهيمي،"معايير ضمان جودة التعليم العالي– عرض لبعض النماذج العلمية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، (2016)، ص: 05.

[14] – المرجع نفسه، ص: 06.

[15] – أحمد البداح، خالد الصرايرة، "تصور مقترح لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الإلكتروني"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 05، العدد 09، (2012)، ص ص195- 196 .

[16]- خطاب الهروشي، وليد شرارة، آسية حجار،"المقاربات النظرية وجودة التعليم العالي"، **ملتقى دولي** حول: معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، جامعة عبد المجيد بن باديس مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11- 12 جوان 2013، ص: 12- 13.

[17]- المرجع نفسه،ص13.

[18]- زردومي، ص 07.

[19]- قوي بوحنية، **إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية**، (الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007) ، ص 06.

[20]- محمد محاسنة، الحضارة الإسلامية: مدخل معمق، ط1(عمان: مركز يزيد للنشر، 2005)، ص 18.

[21]- الحوامد ، ص 12 .

[22]- محاسنة ، ص 18.

[23]- الخطيب محمد بن شحات، الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم ، ط1 (الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع ، 2003)، ص5.

[24]- زردومي، ص 19.

[25]- أبو الوفا أمال ، دور الإدارة التعليمية في تحقيق السياسة التعليمية ، دراسة علمية مقدمة للمؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بعنوان "السياسات التعليمية في الوطن العربي"، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، المنصورة ، 1993،ص11.

[26]- الخطيب، ص112.